





(أ) ان يكون التهدم اوالتصدع قد لحق بكل المبنى اوجزءه جوهرى اوهام منه اوقلل من درجة الانتفاع من المبنى كله اوجزء منه وكذلك بشرط ان يكون خطر الحريق قد زاد بالنسبة للمبنى كله .اي بعضه اوالممتلكات الموجودة به او ان يكون التهدم اوالتصدع ذا اهمية واعتبار من اى ناحية اخرى .

(ب) الا يكون هذا التهدم اوالتصدع نتيجة حريق تسبب في خسائر اواضرار تضمنها هذه الوثيقة اوكانت تضمنها لو ان التأمين شمل المبنى او مجموعة المساكن اوالسكناء .  
ويقع على عاتق المؤمن له في اية دعوى او اجراء آخر ان يقدم الدليل على ان التهدم اوالتصدع نتيجة حريق طبقا لما تقدم بهانه .

### ٣- الاستثناءات .

اولا - لا يضمن هذا التأمين تفويض :

أ- الممتلكات التي تسرق قبل الحادث اوخلاله اوبعده .

ب- هلاك الممتلكات او تضررها الناشئين عن تفاعلها الذاتي اوتأكسدها الطبع اوحرارتها الطبيعية او احتراقها الذاتي او الخسائر او الاضرار التي تلحق بالممتلكات المؤمن عليها بسبب تعرضها للتسخين اوالتجفيف اوسبب عيب اوخطأ في صنعها اراية خمائر او اضرار اخرى تنحى بها اثناء مراحل التصنيع التي تتطلب استعمال الحرارة او النار ، ومع هذا فأن التأمين يضمن الاضرار لتغير هذه الممتلكات مما يشملها التأمين التي تكون نتيجة مباشرة لاي من الاسباب السابقة على ان هذا الاستثناء لايشمل اضرار الحريق للممتلكات الاخرى المؤمن عليها الناشئة مباشرة عن اي من الاسباب السابقة .

ج - الهلاك اوالضرر الذي يلحق ( بخلاف دور السكن ) بالالات والاجهزة الكهربائية اراية جزء من التركيبات الكهربائية نتيجة زيادة في السرعة اوزيادة في الضغط اوانغطاق التيار او شدة الحرارة او شرارة كهربائية اوتسرب في التيار ايا كان سببه ( بما في ذلك الصاعقة ) على ان هذا الاستثناء لاينطبق على الات والاجهزة الكهربائية الاخرى التي هلكت ارتضرت بسبب الحريق الناشئ عن تلك الاخطار .

د - الخسائر والاضرار التي تترتب بطريق مباشر اوغير مباشر او تنشأ عن :

١- احراق شع ما بامر سلطة عامة .

٢- النار المنبعثة من باطن الارض .

هـ - الهلاك اوالضرر المسبب اوالنشأ بصورة مباشرة اغير مباشرة عن اسلحة او مواد نووية

او الاشعاعات المتأينة او التلوث بالاشعاعات المنبعثة من اى قرود نووي اواية فصلا

نوية ناتجة عن احتراق الوقود النووي اواية انشطارات نووية ذاتية .



و- الهلاك او الضرر المسبب او الناشئ بصورة مباشرة او غير مباشرة عن الحرب او الغزو واعمال العدو الاجنبي والعدوان والعمليات العسكرية ( سواء اعلنت الحرب اولم تعلن ) والحرب الاهلية او التمرد او الفتنة والعصيان والثورة والتآمر والقوة العسكرية بأنواعها والسلطة الفاصلة والمصادرة والتأميم والاستيلاء والاحكام العرفية وحالة الحصار او اية حوادث او مسببات تستدعي اعلان او استمرار الاحكام العرفية او حالة الحصار .

يعتبر الهلاك او الضرر الحاصل اثناء وجود الظروف غير الاعتيادية (سواء كانت مادية ام لا ) والمسبب عن اي من الاحداث المذكورة اعلاه المعزو اليها او الناجم عنها او المرتبط بها هلاكاً او ضرراً غير مغطى بهذا التأمين الا بالقدر الذي يتمكن المؤمن له من ان يثبت به ان هذا الضرر او الهلاك قد وقع مستقلاً عن وجود هذه الظروف غير الاعتيادية .

يقع على عاتق المؤمن له عبء اثبات ان الهلاك او الضرر مغطى بهذا التأمين في اي اجراء اودعوى او مقاضاة تدعي فيها الشركة بعدم تغطيته بالتأمين استناداً لاحكام هذا الشرط .  
ز - الهلاك او الضرر المسبب او الناشئ بصورة مباشرة او غير مباشرة عن الاعمال العمدية من المؤمن له او بتحريضه او بتواطئه .

ثانياً : اخطار لا يضمنها التأمين الا بنص صريح :

أ - الشغب والاضرابات الاهلية والاعمال التخريبية وازراب العمال واغلاق المصانع دونهم .

ب - اي سبيكة او قطعة من المعادن الثمينة او الاحجار الكريمة " المركبة او غير المركبة " او اي تحفة او عمل فني اوشئ نادر تتعدى قيمته ٥% " خمسة في المئة " من مبلغ تأمين المحتويات على ان لا يتجاوز مجموع قيمتها ٢٥ / " خمسة وعشرون في المئة " من مبلغ تأمين المحتويات .

ج - المخطوطات والخرايط والتصاميم والرسوم والاشكال والنماذج والقوالب .

د - الاوراق المالية وسندات الالتزام والمستندات اهلاكات والطوابع والعملات المعدنية والورقية والحكوك والدفاتر الحسابية والسجلات التجارية .  
هـ - المتفجرات .

و - الزلازل وهيجان البراكين والعواصف والاضرابات الطبيعية والتقلبات الجوية الاخرى .

ز - الهلاك او الضرر المسبب عن اي انفجار كان بما فيه انفجار المراجل والاجهزة البخارية الا ان الهلاك او الضرر المسبب عن انفجار غاز مستعمل للاضاءة او للاغراض المنزلية في بناء لا يتم فيه توليد الغاز ولا يشكل جزءاً من اي مصنع لتوليد الغاز وكذلك المسبب عن انفجار مراجل التدفئة المركزية لبيوت السكن يعتبر هلاكاً او ضرراً ناشئاً عن حريق بالمعنى المقصود من هذه الوثيقة .

ح - اي هلاك او ضرر مسبب عن حريق الغابات والاحراش والبراري او الادغال او المستنقعات

او حريق بسبب تسوية الارض بالنار .



ط - اية خسائر تصعية اوغير مباشرة نتجت او قد تنتج عن حادث حريق مثل تعطيل الانتاج او عدي ملاءمة المكان موضع التامين للاستغلال وما يترتب على ذلك من خسارة الارباح او الدخل او الابراد او الابهجار او اية خسائر او التزامات تصعية اخرى  
ي - الهلاك او الضرر الناشئ عن الاحتراق الذاتي للفحم الحجري او الاعلاف او الاقطان .

#### ٤- التعديلات وانتقال المصلحة التامنية .

اذا طرأ خلال مدة سريان التامين احد او بعض التعديلات المنصوص عليها في هذه المادة ، وقت التامين عن انتاج اثره بالنسبة الى الممتلكات التي تناولتها هذه التعديلات مالم يحصل المؤمن له قبل وقوع الحادث على موافقة الشركة بمقتضى ملحق او بيان يضاف الى الوثيقة من جانب الشركة او احد ممثليها المعتمدين .

أ - تعديل في التجارة او الصناعة الجارية او تبديل طبيعة الاشغال او الظروف الاخرى التي تؤثر على البناء المؤمن عليه او الذي يحتوي على الممتلكات المؤمن عليها اذا كان هذا التعديل او التبديل يكون من شأنه زيادة خطر الحريق .

ب - عدم اشغال البناء المؤمن عليه او المحتوى للممتلكات المؤمن عليها بصورة مؤقتة ومستمرة لمدة تزيد عن " ستين يوما " .

ج - نقل الممتلكات المؤمن عليها الى اي بناء او مكان غير ما هو منصوص عليه في هذه الوثيقة .

د - اذا حصل في المبنى اوفي المباني المؤمن عليها اوفي الممتلكات المجاورة لها بما لا يزيد عن عشرة امتار - دون علم او تدخل المؤمن له - تعديلات من شأنها زيادة الاخطار المضرة بهذه الوثيقة ، التزم المؤمن له باطلاعها الى الشركة في ميعاد عشرة ايام من تاريخ علمه بها وبأن يدفع ما قد يستحق من قسط والا سقط حقه في التسويض .

هـ - انتقال المصلحة في الممتلكات المؤمن عليها الى غير المؤمن له ، ومع ذلك فانه في حال الانتقال الى الغير بطريق الوصية او الهبة او بحكم القانون ، فانه يكون للورثة او الملاك الجدد مهلة شهرين من تاريخ الانتقال لابلاغ صفتهم وطلب اثباتها بمقتضى ملحق للوثيقة .

و - شرط التامين البحري .

اذا كان هناك عند وقوع الحادث تامين او عدة تامينات بحرية ضامنة للممتلكات المؤمن عليها بمقتضى هذه الوثيقة او تكون ضامنة لها لو لم توجد هذه الوثيقة فان الشركة لاتعال الاعن الحاسر والاضرار التي تتجاوز مبلغ التامين الذي كان يلزم بدفعه المؤمن او المؤمنون البحريون لو لم تكن هذه الوثيقة قائمة .



## ٦- انتهاء التأمين .

للمؤمن له الحق في إنهاء التأمين في اي وقت كان بناء على طلب تحريري منه وتحتفظ الشركة في هذه الحالة بقبض محتسب طبقا لنسب المدد القصيرة للفترة التي كان التأمين خلالها ساري .  
المفعول ، كما للشركة ايضا الحق في انتهاء التأمين في اي وقت كان بشرط ان تخاطر المؤمن له  
تحريريا قبل ذلك بخمسة عشرة يوما ، وللمؤمن له في هذه الحالة الحق في استرداد جزء من القسط  
بتناسب مع المدة الباقية من الوثيقة .

**شروط هـام :** يشترط لقيام مسؤولية الشركة ان يتخذ المؤمن له كافة الاحتياطات اللازمة  
للمحافظة على حياته ووقوع الاضرار المؤمن منها وكذا الحد من الخسائر في حالة وقوع مثل هذه الاضرار  
وان يتصرف طوال فترة سريان التأمين التصرف الذي يصدر عن الشخص الحريص غير المتمتع بالسياسة  
تغطية تأمينية .

## ٧- الاضرار بالحادث .

١- يلتزم المؤمن له بمجرد وقوع حادث بأن يخطر عنه الشركة نورا وان يستعمل جميع الوسائل  
التي لديه لايفاء انتشار الحادث وانقاذ الممتلكات المؤمن عليها والمحافظة عليها فيما ساعد  
وان يقدم للشركة خلال مدة خمسة عشر يوما على الاكثر من وقوع الحادث اوفي اية مدة اخرى  
اطول تمنحها له الشركة كتابة المستندات التالية :

أ- كشفا بالخسائر والاضرار التي نشأت عن الحادث تتضمن بيانا مفصلا ودقيقا بقدر الامكان  
للممتلكات المختلفة التي هلكت او تضررت وقيمة الاضرار الناتجة مع مراعاة قيمتها وقت الحادث  
دون اضافة اي ربح .

ب- بيانا مفصلا بجميع التأمينات الاخرى التي تكون قد ابرمت بالنسبة الي هذه الممتلكات كلها  
او بعضها .

ج- كذلك يلتزم المؤمن له بان يحصل ويقدم للشركة كلما طلبت وعلى نفقته كافة التغميسات  
والتصميمات والمقاييس والناشر والايصالات والقوائم ونسخ وصور هذه المستندات والاوزان  
المؤيدة واية معلومات اخرى تتعلق بالمطلوبة وبأصل الحادث وسببه والظروف التي حدثت  
فيها الخسائر او الاضرار او تتعلق بمسؤولية الشركة او بقيمة التعويض المستحق عليها .

٢- اذا لم يقدم المؤمن له بالالتزامات المنصوص عليها في كل ما جاء اعلاه او تأخر في القيام بها  
سقط حقه في اي تعويض بمقتضى هذه الوثيقة ، ما لم يتبين من الظروف ان تأخره كان لعذر مقبول .  
٣- في جميع الاحوال لايعتبر اقرار الشركة بأي واقعة مادية متعلقة بالحادث تربية على اعترافها  
بإستحقاق التعويض .



## ٨- سقوط الحسب .

تسقط كافة حقوق المؤمن له بالتعويض بموجب هذه الوثيقة اذا انطوت المطالبة على الفسح على اي نحو كان او اذا قدمت او استعملت بيانات مزورة تعزيريا للمطالبة او اذا اخفيت اية بيانات كان يجب تقديمها او اذا سلك المؤمن له او من ينوب عنه طرقا او اساليب احتمالية بغية الحصول على اية منفعة بموجب هذه الوثيقة او اذا حصل التلف او الضرر بتعمد المؤمن له او تواطئه او اذا عمد الى تعويض الانقاذ بأية شكل كان او اذا تصرف كلها او جزئيا فسي الممتلكات المؤمن عليها بطريقة تؤدي الى تفاقم الضرر او اذا تصالح او تفاوض مع الغير المتسبب بخطئه في وقوع الحادث دون علم الشركة وموافقتها .

## ٩- حقوق الشركة عند تحقق الخطر .

للشركة عند وقوع الهلاك او الضرر على الممتلكات المؤمن عليها بهذه الوثيقة ان :

- تدخل البناء الذي وقع فيه الهلاك او الضرر او تتسلمه او تشرف عليه .
- تتسلم او تطلب تسليم اي من الممتلكات المؤمن له الموجودة في مبنى المحل وقت وقوع الهلاك او الضرر .
- تحتفظ بأي من هذه الممتلكات وتفحصها وترتبها وتنقلها او تتخذ اي اجراءات بشأنها على اي نحو اخر .
- تبيع اي من هذه الممتلكات او تتصرف فيها لحساب من يكون له الحق فيها .

هذا وتستمر ممارسة الشركة للحقوق التي خولها اياها هذا الشرط في اي وقت ولا تنتهي الا بتسليمها اخطارا تحريريا من المؤمن له يتضمن عدم مطالبته بالتعويض بمقتضى الوثيقة ، او بسحب المطالبة في حال تقدمه بها سابقا ، او البت في الطلب نهائيا من قبل الشركة .

لا تتحمل الشركة عند ممارستها صراحة او دلالة الاجراءات المخولة لها وفق هذا الشرط اية مسؤولية قبل المؤمن له ولا يضعف ذلك من حقوقها بحكم شروط الوثيقة عند دفعها لاية مطالبته موجهة اليها .

اذا لم ينفذ المؤمن له او ممثليه طلبات الشركة او منعها من مباشرة الحقوق المخولة لها في هذه المادة او اشار عقبات في سبيلها سقط ما له ولخلفائه من حقوق بمقتضى هذه الوثيقة .

ليس للمؤمن له بأي حال حق التخلي من اي من الممتلكات المؤمن عليها بموجب هذه الوثيقة سواء دخلت في حيازة الشركة ام لا .

## ١٠- تسوية التعويض .

لا يعتبر مبلغ التأمين اعترافا بقيمة الممتلكات المؤمن عليها ولادليلا على وجودها وقت الحادث ، وعلى المؤمن له ان يثبت ذلك بكافة الوسائل والمستندات ، وللشركة الخيار بدلا من دفع مبلغ الهلاك او الضرر ان تعيد الممتلكات الهالكة او المتضررة - او اي جزء منها - الى ماكانت



عليه ، او ان تستبدلها ، ولها كذلك ان تشارك مع المؤمنين الاخرين في مثل هذا الاجراء ،  
الا انها لا تكون ملزمة باعادة الممتلكات الى ما كانت عليه بشكل تام وكامل انما بقدر ماتم مع به  
الظروف وعلى نحو كاف ومعتاد ، ولا تكون الشركة ملزمة بان تنفق على الاعادة اكثر من المبلغ الذي  
سهيد الممتلكات الى ما كانت عليه وقت حصول الهلاك او الضرر ، كما لا تكون مسؤولة عن انفساق  
ما يزيد عن المبلغ المؤمن به .

اذا اختارت الشركة اعادة الممتلكات الى ما كانت عليه وقت الحادث او استبدالها فان عليها  
للمؤمن له تزويدها وعلى نفقته الخاصة بالخرائط والمواصفات والمقاييس والكميات وما اليها من  
التفاصيل التي قد تطلبها الشركة .

لا تعتبر الخطرات التي تقوم بها الشركة او تمهد بها الى الغير بقصد الاعادة او الاستبدال  
اعترافا منها بالالتزام بهذا الخيار .

اذا تعذر على الشركة بأي حال اعادة الممتلكات الى ما كانت عليه وقت الحادث او استبدالها  
بسبب الانظمة البلدية النافذة والتي تؤثر على تخطيط الشوارع او تشييد المباني او غير ذلك من  
الاسباب ، فان الشركة في اي من هذه الحالات مسؤولة فقط عن دفع المبلغ الضروري للاعادة او الاستبدال  
على فرض جواز اعادة الممتلكات الى ما كانت عليه .

### ١٣- الحسول في الحسوق .

يلتزم المؤمن له سواء قبل او بعد حصوله على التعويض من الشركة ان يقوم او يسمح او يساهم  
في القيام وعلى نفقة الشركة بكل ما قد يكون ضروريا او يتطلبه الشركة لتمكينها من استعمال  
الحقوق ومباشرة الدعاوى التي تحل فيها محل المؤمن له ومن الحصول من الغير على ابراء الذممة  
او التعويضات التي تكون لها الحق فيها بعد التعويض للمؤمن له بمقتضى هذه الوثيقة .  
لا يحق للمؤمن له في اي حال من الاحوال التنازل عن حقه في ملاحقة المسؤولين عن الهلاك او الضرر  
اللاحق بالممتلكات المؤمن عليها وكفلائهم وضامنهم .

### ١٣- الاعلان عن التأمينات الاخرى .

يلتزم المؤمن له باخطار الشركة خطيا باي تأمين او تأمينات اخرى نافذة المفصول عنده  
ايرام هذه الوثيقة او تعقد في المستقبل على اي من الممتلكات المؤمن عليها ، وفي حال عيّن  
للاخطار قبل وقوع الهلاك او الضرر ، فان حق المؤمن له في التعويض يستمر سابقا مع احتفاظ الشركة  
بقسط تأمين هذه الوثيقة ، ما لم يكن عدم الاخطار لاسباب قاهرة تتوافق عليها الشركة .



١٤- المشاركة في التأمين .

إذا كان سارياً وقت الحادث الذي نشأت عنه الخسائر أو الأضرار للممتلكات المؤمن عليها بمقتضى هذه الوثيقة تأمين أو جملتها تأمينات أخرى ضامنة لنفس الممتلكات، يكون المؤمن له أو أي شخص آخر قد أبرمها، فإن الشركة لتلزم بأن تعوض هذه الخسائر أو الأضرار الابنسبة المبلغ المؤمن به لديها لمجموع المبالغ المؤمن بها على نفس الممتلكات .

١٥- شرط التسوية .

لا يجوز أن يكون التأمين في أي حال من الأحوال مصدر ربح للمؤمن له وإنما الغرض الوحيد منه هو تسوية المؤمن له عن الأضرار المادية التي لحقت بالممتلكات المؤمن عليها بحسب قيمتها الحقيقية وقت الحادث .

نتيجة لذلك إذا اتضح من التقدير الودي بين طرفي هذه الوثيقة أو من تقدير الخبراء أن قيمة الممتلكات المؤمن عليها كانت أقل من المبلغ المؤمن به فإن المؤمن له لا يستحق تعويضا إلا عن الخسائر الفعلية والثابتة .

١٦- شرط القساعة النسبية .

إذا تبين حين وقوع حادث مضمون أن القيمة الفعلية للممتلكات المؤمن عليها تتجاوز المبلغ المؤمن به، فإن المؤمن له يعتبر ضامناً نفسه بفرق القيمتين ويتحمل في هذه الحالة حصته من الهلاك أو الضرر الحاصل بصورة نسبية .

إذا تضمنت الوثيقة أكثر من فقرة واحدة مؤمنة بصورة مستقلة عن بعضها فإن مبدأ الشرط يُلَبَق على كل فقرة بمفردها .

١٧- إعادة مبلغ التأمين إلى أصله .

يخضع مبلغ تأمين هذه الوثيقة بعد كل حادث بما يعادل قيمة الأضرار التي أقرتها الشركة ودفعت تعويضاً عنها، ومع ذلك يجوز للمؤمن له أن يطلب إعادة مبلغ التأمين إلى قيمته الأصلية مقابل دفع قسط نسبي عن الفترة الباقية لحين انتهاء مدة التأمين .





١٨- الاخطارات .

تكون جميع الاخطارات والاتصالات التي تتطلبها احكام هذه الوثيقة تحريرية وتوجه الى العنوان المذكور فيها لكل من الشركة والمؤمن لسه .

١٩- التحكيم .

تخضع هذه الوثيقة الى شرط التحكيم المرفق بها والمكون جزءا منها .

٢٠- التقادم .

تسقط بالتقادم المطالبات القانونية الناشئة عن هذه الوثيقة بعد مرور مدة ٠٠٠٠ ومن وقت وقع الحادث الذي تولدت عنه هذه المطالبات ، ولا تسري هذه المدة الا :  
أ- من اليوم الذي تعلم اوكتشف فيه الشركة بان المؤمن له قد اخفى بيانات جوهرية او قدم بيانات غير مطابقة للواقع تتعلق باصل المطالبة .  
ب- من يوم علم المؤمن له بوقوع الحادث المتعلق بالمطالبة .

٢١- اختصاص المحاكم .

تخضع احكام هذه الوثيقة لقوانين الدولة التي صدرت فيها وتختص صلاحية النظر نسي جميع الخلافات الناتجة عنها بمحاكم المركز الرئيسي للشركة او مركز الفرع او الوكالة الذي اصدرها .

\*\*\*\*\*